A

الأمم المتحدة

الجمعيـــة العامـــة

Distr.
GENERAL

A/HRC/WG.6/1/MAR/4
10 April 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الأولى
جنيف، ٧-١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨

تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

المغرب

(A) GE.08-12829 150408 160408

المحتويات

	الفقـــــرات	الصفحة
أولاً – مقدمة	١ – ٤	٣
ثانياً – موجز مداولات عملية الاستعراض	٥ – ٧٤	٣
ألف – عرض الحالة من جانب الدولة موضوع الاستعراض.....	٥ – ١٤	٣
باء – حوار تفاعلي وردود الدولة موضوع الاستعراض.....	١٥–٧٤	٥
ثالثاً – استنتاجات و/أو توصيات	٧٥–٧٦	١٥
رابعاً – الالتزامات الطوعية للدولة موضوع الاستعراض	٧٧	١٥

أولاً – مقدمة

١- عقد الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، المنشأ بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان ٥/١ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، دورته الأولى في الفترة من ٧ إلى ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وجرى استعراض الحالة في المغرب خلال الجلسة الرابعة المعقودة في ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وترأس وفد المغرب سعادة السيد عبد الواحد راضي، وزير العدل. وللاطلاع على تشكيلة الوفد، المكوَّن من ١٨ عضواً، انظر التذييل أدناه. واعتمد الفريق العامل، في جلسته الثانية عشرة المعقودة في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، التقرير الحالي بشأن المغرب.

٢- وفي ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨، اختار مجلس حقوق الإنسان فريق المقررين التالي (المجموعة الثلاثية) لتيسير استعراض الحالة في المغرب: رومانيا، ومدغشقر، وفرنسا.

٣- وعملاً بأحكام الفقرة ١٥ من مرفق القرار ٥/١، صدرت الوثائق التالية لغرض استعراض الحالة في المغرب:

(أ) تقرير وطني/عرض مكتوب مقدم وفقاً للفقرة ١٥(أ) (الوثيقة A/HRC/WG.6/1/MAR/1)؛

(ب) تجميع المعلومات أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وفقاً للفقرة ١٥(ب) (الوثيقة A/HRC/WG.6/1/MAR/2)؛

(ج) موجز أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وفقاً للفقرة ١٥(ج) (الوثيقة A/HRC/WG.6/1/MAR/3).

٤- وأحالت المجموعة الثلاثية إلى المغرب قائمة بالأسئلة أعدتها مسبقاً ألمانيا، وآيرلندا، وإيطاليا، والسويد، والبرتغال، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، والدانمرك، وفنلندا، وهولندا، ولاتفيا.

ثانياً – موجز مداولات عملية الاستعراض

ألف – عرض الحالة من جانب الدولة موضوع الاستعراض

٥- قدم سعادة السيد عبد الواحد راضي، وزير العدل، في الجلسة الرابعة للفريق العامل المعقودة في ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، التقرير الوطني للمغرب. وقد اعتمد المغرب لإعداد تقريره نهجاً يقوم على مشاركة كافة أصحاب المصلحة وفقاً للمبادئ التوجيهية التي اعتمدها مجلس حقوق الإنسان. وكانت المشاورات والمناقشات التي أجريت مع الوفد بناءةً، ويتوقع إضفاء طابع مؤسسي على هذا التعاون بإنشاء لجنة تشاور دائمة، تجمع مختلف أصحاب المصلحة ذوي الصلة. وقد انبنى النهج الذي اتبعه المغرب إزاء تعزيز وحماية حقوق الإنسان على تعزيز الدستور، وتنسيق التشريعات، وإنشاء لجنة من أجل الكشف عن الحقيقة والإنصاف والمصالحة، هي هيئة الإنصاف والمصالحة. وينطوي هذا النهج أيضاً على التصديق على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة والتعاون مع هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة.

٦- وبخصوص الانضمام إلى المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، أشار المغرب إلى اعترافه باختصاص كل من اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٤ من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري وفي المادة ٢٢ من اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، كما أشار المغرب إلى سحب تحفظاته على المادة ٢٠ من اتفاقية مناهضة التعذيب والمادة ١٤ من اتفاقية حقوق الطفل، وكذلك تحفظاته على بعض أحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وأكد أيضاً بدء عملية الانضمام إلى البروتوكول الاختياري الأول الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

٧- وقد سعى المغرب منذ التسعينات إلى وضع هيكل مؤسسي لحقوق الإنسان، ومن ذلك استحداث مؤسسة وطنية وفقاً لمبادئ باريس، هي *المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان*، وإنشاء وزارة لحقوق الإنسان، ومحاكم استئناف إدارية، *وديوان المظالم*، والهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، والمجلس الاستشاري الملكي للشؤون الصحراوية، ومجلس الجالية المغربية بالخارج.

٨- وفي مجال وضع المعايير والإصلاحات، تضمنت المبادرات الرامية إلى مواءمة التشريعات المحلية مع المعايير الدولية اعتماد قانون جديد للإجراءات الجنائية؛ ومدونة الأسرة وقانون العمل؛ وقانون الأحزاب السياسية. وأدخلت تعديلات على القانون الجنائي أيضاً، ومن بينها تعديلات تقضي بتجريم التعذيب. ويجري في الوقت الراهن مناقشة إصلاح الميثاق الجماعي الذي يهدف إلى تعزيز الديمقراطية المحلية وترشيد إدارة موارد البلديات. وإن إصلاح قانون الصحافة محل مناقشة واسعة النطاق تشمل كافة أصحاب المصلحة؛ ويهدف هذا الإصلاح إلى استيفاء المعايير الدولية وتحقيق التوازن بين الحقوق العامة والخاصة وكرامة البشر وحرية التعبير. وتركز المناقشات في الوقت الراهن على الحالات القليلة التي تجيز توقيع عقوبة السجن المنصوص عليها في مشروع قانون الصحافة. وفي هذا السياق، شدد المغرب على أهمية الحريات الفردية والجماعية كوسيلة للحفاظ على توازن اجتماعي، وأشار إلى ارتفاع عدد الجمعيات والتجمعات المرخصة، وإلى الجهود المبذولة لدعم أنشطة المدافعين عن حقوق الإنسان في مختلف أنحاء الإقليم الوطني. وشملت الإصلاحات المعتمدة من أجل تنفيذ الإطار التشريعي الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. والمبادئ الرئيسية التي يستند إليها القانون الجنائي الجديد، هي حماية الحريات الفردية، وقرينة البراءة، ومعايير المحاكمة العدالة. وفي إطار الميثاق الوطني للعدالة، خضع النظام القضائي لإصلاحٍ يهدف إلى تعزيز استقلال القضاء وفعاليته. وفيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، اعتمد المغرب، الذي يعد من ضحايا هذه الآفة، تشريعات تتماشى مع المعايير الدولية وافق عليها البرلمان بإجماع أعضائه. وقد التزمت الوزارات ذات الصلة بامتثال هذه التشريعات.

٩- ثم سلط المغرب الضوء على جهوده الرامية إلى ترويج ثقافة حقوق الإنسان في المناهج الدراسية، ووسائط الإعلام، والدورات التدريبية الخاصة بالموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين. وعلى الصعيد الدولي، بادر المغرب، بالاشتراك مع سويسرا، بصياغة إعلان الأمم المتحدة بشأن التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان.

١٠- وأولى المغرب عناية خاصة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وكذلك حقوق الأطفال باتخاذ تدابير من بينها إنشاء برلمان الطفل واعتماد خطة عمل وطنية في هذا المجال. واتُّخِذت مبادرات عديدة تهدف إلى تمكين المرأة،

ومن بين هذه التدابير وضع استراتيجية وطنية لإدماج المنظور الجنساني في السياسات الإنمائية [الاستراتيجية الوطنية لإدماج المرأة في التنمية]، وتدابير تهدف إلى تعزيز دور المرأة في الحياة السياسية والاقتصادية أدت إلى ارتفاع نسبة تمثيل المرأة في كل من البرلمان والحكومة.

١١- ويتسق النهج الذي اعتمده المغرب لتيسير تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع أهداف التنمية المستدامة، ولا يعوق تنفيذ هذا النهج سوى نقص الموارد الاقتصادية المتاحة. ويركز النهج المغربي على قضايا كإعادة التوازنات الإقليمية، وحماية حقوق الملكية، وتعزيز الهياكل الأساسية والسياسات العامة الرامية إلى تيسير الحصول على السكن والاستحقاقات الطبية والتعليم.

١٢- وأنشئت هيئة الإنصاف والمصالحة لمعالجة الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان وبلوغ الأهداف الإستراتيجية الأربعة التالية للعدالة الانتقالية: `١` الكشف عن الحقيقة فيما يتعلق بهذه الانتهاكات؛ `٢` التعويض عن الأضرار التي لحقت الضحايا، بما في ذلك عن طريق التعويض المادي، والتغطية الطبية، وإعادة التأهيل، وإعادة الإدماج في المجتمع والتعويضات الجماعية؛ و`٣` تحقيق المصالحة بإجراء حوار وطني عام؛ و`٤` تقديم توصيات بشأن إصلاحات تهدف إلى ضمان عدم تكرر هذه الانتهاكات ومكافحة ظاهرة الإفلات من العقاب. وقد كُلف المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بمهمة متابعة تنفيذ مختلف التوصيات الصادرة عن الهيئة، وذلك بالتعاون الوثيق مع الحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين. وقد سمحت العملية بإجراء حوار وطني عام بشأن حقوق الإنسان، وساهمت بالتالي في الانتقال الديمقراطي.

١٣- وفي عام ٢٠٠٥، أطلق صاحب الجلالة الملك محمد السادس المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي تشكل خطة عمل لتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك بوضع الإنسان في صميم الجهود الإنمائية. وترمي المبادرة إلى تعزيز الإعمال التام للحق في التنمية وتقوم على أساس العمل التشاركي والتعاوني مع أصحاب مصلحة عديدين.

١٤- وإذ يشير المغرب إلى ما حققه من إنجازات كبرى في مجال حقوق الإنسان، فإنه يدرك في الوقت نفسه مواطن القصور المتبقية التي ينبغي معالجتها لتحقيق طموحاته. وفي الختام، أكد الوفد العناية التي تم بها إعداد التقرير الوطني وأشار إلى أن تشكيلة الوفد المغربي تُقيم الدليل على الأهمية التي يوليها المغرب لعملية الاستعراض الدوري الشامل.

باء - حوار تفاعلي وردود الدولة موضوع الاستعراض

١٥- أثناء الحوار التفاعلي الذي عقب ذلك، أدلت وفود ببيانات.

١٦- فقد أشارت فلسطين إلى أن المغرب بلد ذو حضارة عريقة يشكل جسراً بين الشمال والجنوب. فالمغرب أولى عناية خاصة للتعليم، الذي يقدم مجاناً في مختلف مراحله، وهو بذلك في مقدمة البلدان التي حققت إنجازات هامة في مجال التعليم. وأشارت فلسطين أيضاً إلى أن المغرب يسعى إلى تعزيز الحقوق الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، ويتيح للمرأة فرصة المشاركة في مجالات عديدة ذات صلة بحقوق الإنسان. وإذ تلاحظ فلسطين أن الأطفال يشكلون معظم سكان المغرب، فإنها تذكر بأن المغرب هو طرف في جميع الاتفاقيات ذات الصلة، بما في

ذلك اتفاقية حقوق الطفل. وبينما أشارت فلسطين إلى أن المغرب يواجه صعوبات تتعلق بتزايد تدفق الهجرة، فإنها استفسرت عن مدى تعاون بلدان المنشأ وبلدان المقصد في التصدي لهذا التحدي.

١٧- وأثنت الكويت على الإرادة السياسية المتوفرة لدى المغرب من أجل حماية جميع حقوق الإنسان، السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية، وتعزيز دور المجتمع المدني، وأشارت أيضاً إلى تعاون المغرب الوثيق مع الآليات الدولية وكافة الأطراف على جميع المستويات. وفيما يتعلق بالخطة الوطنية للطفل للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٥، طلبت الكويت الحصول على معلومات إضافية بشأن أهداف هذا البرنامج.

١٨- وأكدت باكستان مجدداً المكانة المتميزة التي يحظى بها المغرب في إطار عملية الاستعراض الدوري الشامل، باعتباره البلد الذي بادر بإنشاء هذه الآلية، وأشادت باحترام المغرب لمبادئ التعددية والتسامح والتنوع. وأشارت باكستان إلى المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، وإلى الشبكة المغربية للجمعيات الطوعية، والخطوات التي اتخذها المغرب من أجل مواءمة القوانين الوطنية مع الصكوك الدولية ضماناً للمساواة بين الجنسين، وتعاونه مع آليات حقوق الإنسان. كما أشارت إلى المعوقات الاقتصادية، كالجفاف، التي يواجهها المغرب، والتي تؤكد حاجة الحكومة إلى المساعدة. وطلبت إلى المغرب إيضاح الخطوات المتخذة للتصدي للإرهاب ومكافحته عن طريق نظام الإنذار المبكر.

١٩- وبينما نوّه الاتحاد الروسي بالتقدم الكبير الذي أحرزه المغرب وإرادته السياسية على المضي قدماً، فإنه أكد الحاجة إلى اتخاذ خطوات ملموسة إضافية في مجال إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفيما يتعلق بالتدابير المتخذة لإدماج المنظور الجنساني، أشار الاتحاد الروسي إلى أن التقارير السنوية المتعلقة بالقضايا الجنسانية، والمقدمة من المغرب منذ عام ٢٠٠٥، تركز أيضاً على الميزنة الجنسانية. وطلب الحصول على معلومات مفصّلة إضافية بشأن هذه الممارسة الابتكارية لا تشمل سوى ٤٠ دولة حسب اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.

٢٠- وأكدت الجمهورية العربية السورية وفاء المغرب بجميع الالتزامات التي قطعها على نفسه في مجال تعزيز حقوق الإنسان عن طريق إقامة حوار بناء وصريح مع الأمم المتحدة. وطلبت الحصول على معلومات إضافية بشأن الخطوات المتخذة لوضع حجر الأساس لترويج ثقافة حقوق الإنسان، لا سيما داخل المؤسسات، وأوصت المغرب بمواصلة جهوده الرامية إلى نشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان.

٢١- ونوّهت السنغال بجهود المغرب الرامية إلى إدراج المعايير الدولية في تشريعاته المحلية، وطلبت إليه تقديم معلومات بشأن ما أحرز من تقدم خلال الفترة الأخيرة في مجال إعمال حقوق المرأة ووضع الأجانب.

٢٢- ونوهت موريشيوس بما اتخذه المغرب من تدابير تشريعية ومؤسسية واسعة النطاق. وسلطت الضوء على هيئة الإنصاف والمصالحة ودورها الحيوي في رد حق ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، كمثال على ممارسة من الممارسات الفضلى. وطلبت موريشيوس الحصول على معلومات إضافية بشأن مشروع القانون المتعلق بمكافحة العنف ضد المرأة ومدى مراعاته لظاهرة العنف المترلي وضرورة توفير الحماية لضحايا هذه الظاهرة. وفي

الختام، أشارت موريشيوس إلى المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان واستفسرت عن إنجازاتها الرئيسية وعن الدعم المقدم من المجتمع الدولي من أجل تنفيذ هذه المبادرة.

٢٣- وأثنت ماليزيا على التزام المغرب القوي بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وأشارت إلى الحواجز والتحديات القائمة، ولا سيما القيود الاقتصادية التي تعوق بدرجة كبيرة تنفيذ السياسات والإجراءات الوطنية في مجال حقوق الإنسان.

٢٤- وأشار اليمن إلى الإنجازات التي حققها المغرب في مجال تدعيم الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإلى التزامه بإعمال حقوق الإنسان. وأشار إلى التدابير الجديدة التي اعتمدتها هيئة الإنصاف والمصالحة وطلب الحصول على معلومات بشأن الإجراءات المتوخاة فيما يتصل بالتعويض الجماعي.

٢٥- ورحبت غانا بالإجراءات المتخذة لمواءمة التشريعات المحلية مع الصكوك الدولية، وبحرص المغرب على الوفاء بالالتزامات الناشئة عن المعاهدات التي هو طرف فيها عن طريق التعاون مع الإجراءات الخاصة. وسلطت غانا الضوء على اعتماد خطة لمكافحة الفساد ستساهم في زيادة الثروة الوطنية إلى أقصى حد واقترحت أن يتقاسم المغرب تجربته في مجال تنفيذ هذه التدابير. ونوهت أيضاً بالخطة الوطنية المغربية للتنمية البشرية باعتبارها نموذجاً للممارسة السليمة يجب تقاسمها. وفي الختام، ونظراً إلى المعوقات والتحديات التي يواجهها البلد، أيدت غانا الطلب المقدم من المغرب للحصول على المساعدة.

٢٦- وأشار ممثل المغرب، في رده على الأسئلة التي طرحتها الوفود المختلفة، إلى أن الهجرة قضية عالمية. وقال إن المغرب هو في نفس الوقت بلد مضيف وبلد عبور وبلد منشأ، وبالتالي فإن المغرب يواجه مشكلة ثلاثية الوجوه. ورغم العبء الثقيل الذي ينطوي عليه إيواء المهاجرين، فإن المغرب قد حافظ على تقاليده كبلد مضياف ويتعاطى مع قضايا الهجرة باتباع نهج متكامل يقوم على أساس التنمية المشتركة والمسؤولية المشتركة. ويعد المغرب من بين البلدان التي بادرت بوضع الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، وهو أول بلد بادر بإقامة حوار بين البلدان الأوروبية والبلدان الأفريقية بشأن الهجرة واقترح، في إطار هذه العملية، استجابة جماعية لهذه المسألة.

٢٧- ورداً على سؤال الكويت بخصوص حالة الأطفال، أعرب المغرب عن أمله في التوصل إلى تحسين حالة الأطفال لضمان تمتعهم الكامل بحقوقهم المتعلقة بالحصول على التعليم والحماية. وخصص المغرب اعتمادات في الميزانية لحماية الأطفال في إطار خطة العمل الوطنية نظراً إلى الأهمية التي يوليها المغرب للتنمية البشرية. ووفقاً لالتزاماته الدولية، قام المغرب بتعديل تشريعاته المتعلقة بعمل الأطفال ووضع برامج تهدف إلى إنقاذ الأطفال من خطر التشرد في الشوارع. وُوضِعت أيضاً خطة مرجعية من شأنها أن تسمح بصياغة استراتيجية وطنية تهدف إلى تحقيق المساواة بين الفتيات والفتيان. وقد حرص المغرب، في إطار إصلاحاته الاقتصادية، على مراعاة مبدأ المساواة في الميزانية بين الرجال والنساء. وفي عام ٢٠٠٨، أجرى المغرب تحليلاً للميزانية بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان سعياً منه إلى تحسين قدرته الوطنية في هذا المجال.

٢٨- وبخصوص الإرهاب، أشار المغرب إلى المصائب التي حلَّت بالبلد نتيجة الإرهاب وإلى ما حشده من موارد للتصدي لهذه الظاهرة. ولا تختلف القوانين المغربية المتعلقة بمكافحة الإرهاب عن القوانين السارية في بلدان أخرى، عدا أن القوانين المغربية تنص على الحق في تفتيش وتجميد ومصادرة الممتلكات والأموال المستخدمة لتمويل الأعمال الإرهابية والتابعة للأفراد المدانين بالإرهاب. وقد سعى المغرب إلى إشراك المواطنين في مكافحة الإرهاب وفي تنفيذ البرامج ذات الصلة. وأشار المغرب إلى أنه اقترح تقديم تعويضات مالية إلى ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي حصلت في الماضي وأنه شرع في تنفيذ برنامج طموح لتقديم تعويضات جماعية. وأنشأ المغرب أيضاً قسماً للمحفوظات الوطنية الهدف منه حفظ الذاكرة الجماعية، لا سيما في المناطق التي شملتها الانتهاكات، بغية توعية الجمهور بهذه المسألة. وفي الختام، أشار المغرب إلى ما وضعه من خطط لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان منذ اعتماد برنامج وطني في عام ١٩٩٤ ولَّد حركية ديناميكية في مجال تعزيز حقوق الإنسان وتوعية المواطنين المغاربة. ويؤمن المغرب بأن العمل داخل المدارس سيساعد في رسم صورة مجتمع الغد. وبالتالي حرص المغرب على استغلال هذه القاعدة استغلالاً أمثلاً بإشراك جميع أصحاب المصلحة.

٢٩- وأشادت مصر بالدور الرائد للمغرب في إطار عملية الاستعراض الدوري الشامل. وأثارت مسألة السكن اللائق والحاجة إلى الحصول على معلومات إضافية بشأن الجهود المبذولة لزيادة عدد الأشخاص المتمتعين بالسكن اللائق.

٣٠- ولاحظت بنغلاديش باهتمام خاص إنشاء هيئة الإنصاف والمصالحة، والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وديوان المظالم. وطلبت الحصول على معلومات عن الإجراءات المتخذة لتعزيز وإعمال حقوق الطفل وعن مدى مساهمة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأوصت بنغلاديش بأن يضمَّن تقرير الفريق العامل الطلب المقدم من المغرب للحصول على المساعدة الفنية.

٣١- ورحبَّت المملكة العربية السعودية بما نُفِّذ من إصلاحات وبالتزام المغرب بتعزيز حقوق الإنسان، وأوصت بأن يضمَّن التقرير الإنجازات التي حققها المغرب في مجال حقوق الإنسان. وطلبت المملكة العربية السعودية أيضاً الحصول على معلومات إضافية بشأن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان.

٣٢- وطلبت عمان الحصول على مزيد من المعلومات بشأن المبادرة المغربية السويسرية المتعلقة بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان، وبشأن الإجراءات المتخذة محلياً في هذا الصدد.

٣٣- وأشارت ألمانيا إلى إنجازات هيئة الإنصاف والمصالحة ولاحظت أن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ملتزم بمتابعة تنفيذ توصياتها. وأعربت ألمانيا عن الارتياح إزاء ما يوليه المغرب من أولوية عليا لهذه التوصيات، لا سيما تلك المتعلقة بتعزيز ضمانات حقوق الإنسان في الدستور والقوانين الأخرى، وطلبت الحصول على مزيد من المعلومات فيما يتعلق بالإجراءات والأنشطة المضطلع بها متابعةً لهذه التوصيات. واستفسرت ألمانيا عن اعتماد قانون الصحافة المغربي وعن الأهمية التي ستُولى لحماية حرية التعبير عند صياغة هذا القانون.

٣٤- وشكرت مالي المغرب على مساهمته في وضع آلية الاستعراض الدوري الشامل وجهوده المبذولة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان. وقد اهتمت مالي بوجه خاص بمسألة حقوق الطفل واعتبرت أن المغرب قد رد بشكل مرض على تساؤلاتها المتعلقة بمحتوى خطة "مغرب جدير بأطفاله".

٣٥- وأشارت البحرين إلى اعتماد المغرب اتفاقية حقوق الطفل، وطلبت الحصول على معلومات بشأن الخطوات التي اتخذها المغرب لمواءمة تشريعاته الوطنية مع الاتفاقية.

٣٦- وأشارت بلجيكا إلى الدور الذي اضطلع به سفير المغرب لتيسير إنشاء آلية الاستعراض الدوري الشامل، ورحّبت بالخطوات المؤسسية التي اتخذها المغرب لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، لا سيما فيما يتعلق بإعادة تنظيم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بالاستناد إلى مبادئ باريس. ورحّبت بلجيكا أيضاً بإنشاء ديوان المظالم المعني بالنظر في الشكاوى التي يقدمها الأفراد لطلب رد الحق. وبينما سلّطت بلجيكا الضوء على مدونة الأسرة لعام ٢٠٠٤ والتقدم الذي أحرزه المغرب في مجال تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة، فإنها لاحظت أن موظفي النظام القضائي لا يدركون جيداً أحكام المدونة، كما أشارت إلى ذلك اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، وطلبت الحصول على معلومات بشأن التدابير التي يتوخى المغرب اتخاذها لتوعية القضاة بالمدونة في مختلف مناطق البلد.

٣٧- ورحبت كندا بإنشاء هيئة الإنصاف والمصالحة وبالتزام المغرب بحماية حقوق الإنسان. وأشارت أيضاً إلى استمرار وجود انتهاكات. فالصحفيون معرضون للمحاكمة والسجن وحظر منشوراتهم إن هم تطرقوا إلى مواضيع معينة. وسألت كندا عن الإصلاحات التشريعية، وأبدت رغبتها في معرفة ما إذا كان المغرب يخطط لسنّ تشريعات في مجالي القذف والتشهير. أما عن إصلاح قانون الأسرة لعام ٢٠٠٤، فطلبت كندا معلومات عن الطريقة التي سيدرب بها المغرب أعضاء سلك القضاء ويثقفهم قصد إذكاء وعيهم بحقوق المرأة. وأشارت إلى أن الأرقام تكشف عن وضع منذر بالخطر واستفسرت أمر التدابير التي يعتزم المغرب اتخاذها لمعالجة هذه الحالة المستعجلة والتقيد بتوصيات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.

٣٨- وأثنت فرنسا على شفافية المغرب وروح التعاون والالتزام التي أبداها. وأشارت إلى دور سفير المغرب في تحديد أساليب الاستعراض الدوري الشامل، وتنظيم حلقة دراسية في الرباط عن الاستعراض الدوري الشامل، بدعم من مفوضية حقوق الإنسان. ويبين تقرير المغرب وتصريحاته أنه خطا خطوات ثابتة في مجال حقوق الإنسان، لا سيما إنشاء هيئة الإنصاف والمصالحة والمجلس الوطني لحقوق الإنسان. وطلبت فرنسا معلومات عن احتياجات المغرب في مجال التعاون التقني، وسلطت الضوء على القضايا التالية: المشاريع الصغرى في المجتمعات المحلية، وتبادل أفضل الممارسات، ودعم مفوضية حقوق الإنسان من أجل إعداد خطة عمل وطنية، والتدريب الرامي إلى تيسير التمتع بالحقوق.

٣٩- وأشارت السويد إلى أن عرض المغرب أظهر عدداً هائلاً من المؤسسات والمبادرات القانونية التي تنهض باحترام حقوق الإنسان. وطلبت السويد إلى المغرب الإفصاح عن أساس المنطق القانوني الذي تستند إليه مكافحة الإرهاب وعلاقة ذلك بالتزاماته الدولية في مجال حقوق الإنسان. واعتبرت السويد توضيح المغرب وجيهاً جداً

بخصوص أحكامه بشأن الاحتجاز وتعريف الإرهاب في قانون مكافحة الإرهاب لعام ٢٠٠٣. واستعلمت السويد أيضاً أمر إصلاح التشريع الخاص بالصحافة الذي يعتزم المغرب القيام به.

٤٠- وأعربت غينيا عن اهتمامها بالتقدم الذي أحرزته هيئة الإنصاف والمصالحة مؤخراً وعن أملها أن يعزز المغرب تعاونه مع مجلس حقوق الإنسان ويستفيد من توصياته.

٤١- وأثنت المكسيك على المغرب بخصوص التقدم الذي حققه في مجال النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها. واستعلمت المكسيك أمر استنتاجات هيئة الإنصاف والمصالحة وعملها والصعوبات التي يواجهها المغرب في تقديم المسؤولين عن الانتهاكات والاختفاء القسري والتعذيب إلى العدالة. وأوصت بأن يواصل المغرب ضمان احترام حقوق المهاجرين الإنسانية، بصرف النظر عن ظروف هجرتهم، خاصة من هم في وضع هش. كما أوصت بأن يصدق المغرب على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، والاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٤٢- وأشارت إندونيسيا إلى تعزيز المغرب للتدابير الرامية إلى ضمان احترام الحريات الأساسية والاستراتيجيات التي تأخذ بحقوق الإنسان على الصعيدين المحلي والوطني. وأشادت بالمغرب لصحافته الوطنية المستقلة، وألقت الضوء على الاستراتيجيات الرامية إلى النهوض بالمساواة بين الجنسين. وسألت إن كان المغرب يعتبر حقوق المرأة أكبر تحدّ للجهود التي يبذلها في سبيل تحديث إعمال حقوق الإنسان، واستعلمته شأن الالتزامات الطويلة الأجل بخصوص المساواة بين الجنسين وبشأن الكيفية التي يمكن بها لآليات حقوق الإنسان الدولية أن تساعد على الوفاء بهذه الالتزامات.

٤٣- ورحبت موريتانيا بالخطوات التي خطاها المغرب في طريق النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، وأشارت إلى إصلاح قانون الأسرة وقانون الصحافة وإنشاء هيئة الإنصاف والمصالحة التي هي أول هيئة من هذا القبيل في العالم العربي - الإسلامي.

٤٤- واعترفت البرازيل بالتقدم المحرز في مجال المساواة والتمييز بحق المرأة والطفل والحريات المدنية والحق في محاكمة عادلة. وأعربت عن قلقها إزاء تنفيذ التدابير المتخذة ونتائجها، لا سيما في مجال المساواة بين الجنسين. وسألت عن الطريقة التي يقيّم بها المغرب مبادراته الرامية إلى تأمين حقوق المرأة، ورحبت بتصديق المغرب على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٤٥- وأعربت إيطاليا عن ارتياحها لأن المغرب أبقى منذ عام ١٩٩٤ على الوقف الاختياري الفعلي لتطبيق عقوبة الإعدام.

٤٦- وأعربت الهند عن إعجابها بالمبادرات التي اتخذها المغرب لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها. وأشارت إلى رسم المغرب استراتيجية وخطة عمل وطنيتين في مجال التثقيف بحقوق الإنسان. وأشارت أيضاً إلى استحداث أمانة للمظالم مسؤولة عن النظر في قضايا انتهاك حقوق الإنسان، إلى جانب المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، فسألت عن مدى اختلاف ولاية أمانة المظالم عن ولاية المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان. وسلطت الضوء على

نجاح مبادرات المغرب الهادفة إلى تعزيز مشاركة المرأة في السياسة، وسألت عن التعديلات التشريعية وجوانب نظام الحصص الطوعي التي تجعل هذا الأمر ممكناً.

٤٧- وألقت المملكة المتحدة الضوء على قانون الأسرة الجديد والتعديلات على قانون الجنسية، وكلاهما يدخلان تحسينات على الحماية القانونية للمرأة. كما ألقت الضوء على الانتخابات التشريعية التي حضرها مراقبون دوليون. وأوصت بأن يحدد المغرب موعداً لتوقيع واعتماد البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب. وساور المملكة المتحدة القلق إزاء قضايا الرقابة على وسائط الإعلام والقيود المفروضة عليها ومحاكمة صحفيين بارزين، وسألت عن الخطوات التي خطاها المغرب لتأمين حرية التعبير والكلام، وخاصة للإعلاميين. وظروف السجن هي أيضاً قضية أقلقت المملكة المتحدة. فقد أشارت إلى أن مراقبي السجون المغربية أبلغوا بالاكتظاظ المفرط والظروف الصحية السيئة. وشجعت المملكة المتحدة المغرب على مواصلة جهوده لتحسين هذه الظروف، وهي مهتمة بالمزيد من المبادرات المخطط لها في هذا المجال.

٤٨- وأشارت الإمارات العربية المتحدة إلى أن المغرب يهتم بآليات المعاهدات الدولية والتعاون مع الهيئات التعاهدية. وشكرت المغرب على الجهود التي يبذلها لتحسين الظروف وتوفير مستوى معيشي أفضل للنساء والأطفال. وهي مقتنعة بأن المغرب في الطريق الصحيح في مجال النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها. وأشارت الإمارات العربية المتحدة إلى أن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، الناجمة عن التزامات تجاه الأمم المتحدة، تُعد مثالاً جيداً، وطلبت الاستزادة من المعلومات عنها.

٤٩- ورداً على مختلف الأسئلة، قدم المغرب الأجوبة التالية. ففيما يتعلق بالتعويض الجماعي، وُضعت برامج تستند إلى النهج القائم على حقوق الإنسان وعلى المشاركة، مع مراعاة المنظور الجنساني، ونُفذت هذه البرامج بمشاركة جميع أصحاب المصلحة. وخصصت موارد من الميزانية لهذه البرامج، بما فيها مشاريع عدة لمكافحة الفقر، استناداً إلى نهج يقوم على المشاركة. وقدم الوفد أيضاً معلومات وشروحاً عن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. كما قدم معلومات عن تعزيز الحق في السكن اللائق. أما عن حرية الصحافة، فأحال المغرب إلى الدستور وقانون الصحافة الذي ينظم هذه الحرية. هذا القانون في طور المراجعة بمشاركة جميع أصحاب المصلحة. والصحفيون لا يحاكمون على تعبيرهم عن آرائهم وإنما على ارتكابهم جرائم، مثل التشهير؛ ولا توجد رقابة في المغرب. وعن الأسرة، هناك محاكم خاصة بشؤون الأسرة. ويقيَّم قانون الأسرة سنوياً، في ذكرى اعتماده. وفيما يخص هيئة الإنصاف والمصالحة، مُنحت تعويضات لضحايا سوء المعاملة. أما فيما يتعلق بالسجناء فهناك تشريعات تحظر التعذيب، وتنظم دورات تدريبية لحراس السجون بدعم من العديد من الشركاء. ويمكن معالجة مسألة الاكتظاظ في السجون بواسطة تدابير ميزنية أو قانونية، أو عبر تحديد بدائل للسجن. ولأول مرة في المغرب، اعتمد تعريف للتعذيب ينسجم مع اتفاقية مناهضة التعذيب، واتخذت تدابير عدة لمنع هذه الممارسة. أما بخصوص الاحتياجات من التعاون التقني، فأحال المغرب إلى تقريره الوطني الذي يورد بعض الأفكار على سبيل المثال، وأضاف مجالات من قبيل وضع برامج تدريبية وتنفيذها. ومن الأمثلة الأخرى، تنظيم اجتماعات عن أفضل الممارسات بخصوص إعداد التقارير الوطنية، ودعم إصدار وتوزيع الوثائق على عامة الناس، على أن تناسب مختلف الأعمار. ومن الأمثلة أيضاً دعم وضع برامج تلفزية وإذاعية محددة في مجال حقوق الإنسان، وتنظيم حلقات تدريبية للموظفين المسؤولين عن إنفاذ القوانين. وبخصوص التثقيف بحقوق الإنسان، تشكل حقوق الإنسان اليوم جزءاً من المقررات

الدراسية. وذكّر المغرب في هذا الصدد بالمبادرة التي استهلها، بالتعاون مع سويسرا، والتي أدت إلى اعتماد قرار مجلس حقوق الإنسان بشأن التثقيف بحقوق الإنسان.

٥٠- وأشارت بيلاروس إلى التشاور والمشاركة الواسعة للفاعلين من المجتمع المدني في إعداد التقرير، وإلى بنية المغرب المؤسسية للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها. ودعت بيلاروس المغرب إلى الإفادة بتجربته الإيجابية مع المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، لا سيما حيثما نفذت الحكومة التوصيات.

٥١- وأعربت جمهورية إيران الإسلامية عن تقديرها للمساهمة القيمة للسفير لوليشكي في عملية الاستعراض الدوري الشامل، وأثنت على انخراط المغرب في عملية الاستعراض الدوري الشامل وجهوده القيمة في النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها. وطلبت إلى المغرب أن يتحدث بالمزيد من التفصيل عن الخطوات التي خطتها الحكومة لتشجيع ثقافة حقوق الإنسان.

٥٢- وأعربت البوسنة والهرسك عن تقديرها لمساهمة السفير أثناء عملية بناء المؤسسات. وأشارت إلى أن القضاء المغربي أكد أسبقية القانون الدولي لحقوق الإنسان على القانون المحلي في عدد من القرارات، وطلبت توضيحات بشأن وضع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان مقابل القانون الوطني، لا سيما اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وبشأن تعريف مبدأ المساواة وتعريف التمييز على أساس الجنس.

٥٣- وأبدت هولندا تعليقات، إضافة إلى الأسئلة المقدمة خطياً إلى المغرب. وشجعت المغرب على النظر عن كثب في ما تبقى من توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة. وأوصت بأن يقدم المغرب دعوة دائمة إلى جميع المكلفين بولايات خاصة. وأشادت بالمغرب على ما بذله من جهود لجعل تشريعاته الوطنية تتفق مع التزاماته الدولية في مجال حقوق الإنسان وأوصت المغرب بتعزيز اتساق قوانينه المحلية مع المعايير الدولية في مجالات مثل قانون الصحافة والحق في الخصوصية.

٥٤- وأشار الأردن إلى جهود المغرب في مجال النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها وإلى الإصلاحات التشريعية. وطلب الاستزادة من المعلومات عن التدابير المعتمدة لإدراج مسألة التثقيف بحقوق الإنسان في المقررات الدراسية.

٥٥- ورحبت بنن بالتقدم المحرز في ميدان حقوق الإنسان، وأشارت إلى حلقة العمل التي عقدت في الرباط بشأن آلية الاستعراض الدوري الشامل.

٥٦- وقالت جيبوتي إن التقرير سلّط الضوء على التقدم المحرز في إعمال حقوق الإنسان في المغرب.

٥٧- وقالت الجماهيرية العربية الليبية إن النهوض بحقوق الإنسان واحترامها أساس مكين في المغرب. فالدستور يحمي مختلف الحقوق، بما فيها الحق في التعليم والمساواة بين الجنسين. وأشارت إلى أن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان إنجاز حقيقي وأن المساواة بين الجنسين اهتمام رئيسي من اهتمامات البلد، فضلاً عن قضايا الأمية والإعاقة.

٥٨- ورحبت نيجيريا بالتعاون مع أصحاب المصلحة على إعداد التقرير الوطني والتزام المغرب بتحقيق الاتساق بين التشريعات الوطنية والقانون الدولي. وأوصت بأن ينظر مجلس حقوق الإنسان في مختلف القيود التي يواجهها المغرب في جهوده الرامية إلى الإعمال التدريجي لحقوق الإنسان، لا سيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٥٩- وأوصت زامبيا بأن يعالج المغرب قضية التعذيب المطروحة في تقرير أصحاب المصلحة الـ ٢٨ لدى تقديمه تقريره الدوري الرابع قيد الإعداد إلى لجنة مناهضة التعذيب.

٦٠- وطلبت إثيوبيا الاستزادة من المعلومات عن الأساليب المحددة المستعملة في تحريك ملفات تعويض ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.

٦١- وألقت السودان الضوء على القيود الاقتصادية في إنفاذ حقوق الإنسان. وأثنت على المغرب لما اتخذه من تدابير لاستئصال الفقر في المناطق الريفية وإمداد هذه المناطق بالكهرباء والماء الصالح للشرب. كما رحبت بالمساهمة في التنمية الريفية عبر نظام "التعويض المجتمعي" بوصفه طريقة من طرائق العدالة الانتقالية.

٦٢- وطلبت سلوفينيا المزيد من المعلومات عن الكيفية التي ستنفذ بها الحكومة التوصيات الخاصة بإنشاء آلية دائمة للتشاور والتحاور مع المجتمع المدني. وأوصت بأن يخبر المغرب في أقرب وقت ممكن الأمين العام بسحب التحفظات على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وطلبت الاستزادة من المعلومات عن وضع التصديق على بروتوكول هذه الاتفاقية.

٦٣- وترى تشاد أن حالة المغرب تبين أن أفريقيا نموذج لاحترام حقوق الإنسان. وأشارت أيضاً إلى أن المغرب من البلدان النامية القلائل التي تعالج مشكلة انتهاكات حقوق الإنسان وتمنح تعويضات للضحايا. كما أشارت إلى الصعوبات الاقتصادية التي تعوق تنفيذ البلد لالتزاماته، لا سيما ما يتعلق منها بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وطلبت تشاد الاستزادة من المعلومات عن الطريقة التي أدرج بها المغرب مسألة الجنسانية في الميزانية وعن المناصب الحكومية المسندة إلى نساء.

٦٤- ورحبت قطر بتعاون المغرب مع الآليات الدولية وبإنشاء هيئة المصالحة والإنصاف وبالجهود الرامية إلى معالجة الوضع في السجون ووضع حد لعمل الأطفال. وأشادت بمبادرة المغرب وسويسرا بشأن التثقيف في مجال حقوق الإنسان وطلبت الاستزادة من المعلومات عن السكن اللائق.

٦٥- وأشارت لاتفيا إلى التعاون مع آليات الإجراءات الخاصة. وأوصت المغرب بأن ينظر في توجيه دعوة دائمة إلى هذه الآليات.

٦٦- ورحبت كوت ديفوار بالتقرير الشامل الذي قدمه المغرب والذي يجسد التزامه بالنهوض بحقوق الإنسان واحترامها. كما رحبت بعمل هيئة الإنصاف والمصالحة، وطلبت توضيحات بشأن تدابير تعويض الضحايا والأضرار المعنوية والأشخاص المصابين بإعاقة.

٦٧- ورحبت سري لانكا بالتقرير الشامل ودعت المغرب إلى تقديم المزيد من التفاصيل عن التدابير المتخذة لتنفيذ قرارات مجلس حقوق الإنسان المتعلقة بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان.

٦٨- وقالت جمهورية الكونغو الديمقراطية إن التقرير الوطني ألقى الضوء على الجهود التي بذلها المغرب للوفاء بالتزاماته في ميدان حقوق الإنسان، بما فيها إنشاء المؤسسات ووضع المعايير، والإصلاحات القانونية، والجهود في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وطلبت إلى المغرب أن يقدم المزيد من المعلومات عن الاستراتيجية

العامة والموارد البشرية لتعزيز التنمية، وتدابير تقليص الفجوة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية، والطريقة التي يعتزم استعمالها في الحفاظ على مساهمة المغاربة في المهجر في التنمية الوطنية وإيصال تلك المساهمة.

٦٩- ولاحظت تونس بارتياح النهوض بحقوق المرأة والأسرة والإصلاحات الهادفة إلى تحسين وضع المرأة، بما فيها إصلاح قانون الأسرة.

٧٠- واعترفت النرويج برغبة المغرب في معالجة التجاوزات السابقة عبر هيئة الإنصاف والمصالحة ومتابعتها بواسطة المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان. ورحبت بإصلاح قانون الأسرة. وأشارت إلى وجود فضاء إعلامي فسيح لكنها أعربت عن قلقها إزاء حرية الصحافة ومحاكمة الصحفيين، وسألت عما إذا كان إصلاح قانون الصحافة سيمنح وسائط الإعلام في المغرب المزيد من حرية التعبير.

٧١- وأبدت أستراليا اهتمامها بالاستماع إلى آراء المغرب ونهجه ودعمه للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وسألت عن الدور الذي أدته هذه المؤسسات في البلاد.

٧٢- وأكدت سويسرا على جهود المغرب لتحقيق اتساق تشريعاته مع المعايير الدولية. وأشارت إلى البرنامج المشترك مع المغرب بشأن التثقيف في مجال حقوق الإنسان وإلى إنشاء هيئة الإنصاف والمصالحة لمكافحة الإفلات من العقاب، وشجعت المغرب، بخصوص هذه المسألة، على مواصلة جهوده لإنصاف الضحايا. وأوصت بأن يصدق المغرب على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ويواصل تدريب الموظفين المسؤولين عن إنفاذ القوانين، استناداً إلى طلب التعاون التقني الوارد في الفقرة ١٥٢ من التقرير الوطني.

٧٣- وأشار لبنان إلى الحلقة الدراسية التي عقدت في الرباط بشأن الاستعراض الدوري الشامل. فقد ساعد التحاور على فهم الصعوبات التي واجهها المغرب في النهوض بحقوق الإنسان. وطلب الاستزادة من المعلومات عن الأنشطة والبرامج الرامية إلى إذكاء الوعي بحقوق الإنسان، لا سيما في المناطق الريفية.

٧٤- وعقب التحاور، أشار المغرب إلى التعديلات التي أدخلها على تشريعاته الوطنية قصد التقيد بالصكوك الدولية لحقوق الإنسان في مجال حقوق الطفل. وأشار إلى استهلال برنامج عن الأشخاص ذوي الإعاقة، وإلى اعتماد استراتيجية وطنية وإنشاء مرصد وطني بشأن العنف الممارس على المرأة. وأكد المغرب أيضاً أن مبدأ المساواة منصوص عليه في الدستور وأن أحكام القضاء تؤكد أسبقية القانون الدولي. والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان هيئة مستقلة طبقاً لمبادئ باريس. وفيما يخص حرية الصحافة، أشار المغرب إلى أنه لم يُلق القبض إلا على صحفي واحد في عام ٢٠٠٧ وأن قانون الصحافة قيْد المراجعة وأن هذه العملية مفتوحة أمام جميع أصحاب المصلحة. وأعادت الدولة أيضاً، وعبْر التعويض، تأهيل الضحايا، واعترفت بالضرر الذي لحقهم، وأنشئ مجلس للمغاربة المقيمين في الخارج في عام ٢٠٠٧. وأخيراً، شكر المغرب جميع الوفود وسجل جميع التعليقات والأسئلة والتوصيات المقدمة وأعرب عن رغبته في متابعتها. وأكد أنه سيواصل السير في طريق تعزيز إنفاذ جميع حقوق الإنسان. والاستعراض الدوري الشامل فرصة سانحة للمغرب الذي سيستمر في أداء دور فعال في مجلس حقوق الإنسان.

ثالثاً – استنتاجات و/أو توصيات

٧٥- قدمت التوصيات التالية أثناء النقاش لتشجيع المغرب على ما يلي:

- التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (المكسيك)؛
- التوقيع على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية)؛
- إبلاغ الأمين العام للأمم المتحدة بسحب تحفظاته على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (الفقرة ٢ من المادة ٩ والفقرة ١(ح) من المادة ١٦ والفقرة ٢ من المادة ١٦، إضافة إلى تصريحه بشأن الفقرة ٤ من المادة ١٥) (سلوفينيا)؛
- مواصلة إنجازاته في مجال حقوق الإنسان (المملكة العربية السعودية)؛
- في الوقت الذي يُعترف فيه بالجهود التي يبذلها المغرب في سبيل النهوض بثقافة حقوق الإنسان والتثقيف والتدريب في هذا المجال، مواصلة الجهود لنشر ثقافة حقوق الإنسان في البلاد وتوطيدها (الجمهورية العربية السورية)؛
- مواصلة ضمان احترام حقوق الإنسان لجميع المهاجرين، تأسياً بما فعل في الماضي (المكسيك)؛
- مواصلة جهوده لتحسين ظروف السجن (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية)؛
- في الوقت الذي يُعترف فيه بإنجازات هيئة الإنصاف والمشاركة، مواصلة تنفيذ التوصيات المتبقية لهذه الهيئة (هولندا)؛
- مواصلة تحقيق الاتساق بين قوانينه المحلية والتزاماته الدولية في مجال حقوق الإنسان (هولندا)؛
- طلبت عدة دول تلبية احتياجات المغرب في مجال التعاون التقني، على النحو الوارد في الفقرة ٤٩ أعلاه والفقرات من ١٤٤ إلى ١٥٢ من التقرير الوطني (السنغال، غانا، بنغلاديش، فرنسا)؛
- مواصلة تدريب الموظفين المسؤولين عن إنفاذ القوانين، استناداً إلى طلب التعاون التقني الوارد في الفقرة ١٥٢ من التقرير الوطني (سويسرا).

وتحظى التوصيات الواردة أعلاه بتأييد المغرب.

٧٦- وسيبحث المغرب توصيات أخرى واردة في التقرير في الفقرتين ٧٢ و٦٥ أعلاه، وسيقدم ردوداً، إن وجدت، في الوقت المناسب. وسيشار إلى كلا الأمرين في التقرير الختامي الذي سيعتمده مجلس حقوق الإنسان.

رابعاً – الالتزامات الطوعية للدولة موضوع الاستعراض

٧٧- يشار إلى الالتزامات التي قطعتها الدولة موضوع الاستعراض في تقريرها الوطني المقدم لآلية الاستعراض الدوري الشامل.

تشكيلة الوفد

ترأس وفدَ المغرب معالي وزير العدل، السيد عبد الواحد الراضي، وكان الوفد مؤلفاً من ١٨ عضواً، هم:

- الدكتور عمر هلال، الأمين العام لوزارة الشؤون الخارجية؛
- السيد محمد لوليشكي، السفير والممثل الدائم لبعثة المغرب لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف؛
- السيد عبد الرزاق لعسل؛
- السيد نجيب خدي؛
- السيد محمد عبد النبوي؛
- السيد خالد المختاري؛
- السيد إدريس نجيم؛
- السيد محمد أوزكان؛
- السيدة نعيمة بنيحيى؛
- السيدة فريدة الخمليشي؛
- السيد محمد باعلال؛
- السيد محمد سمير التازي؛
- السيد محمد زدماري؛
- السيد أحمد السعدي؛
- السيد مولاي أحمد مغيزلات؛
- السيد عمر القادري؛
- السيدة فاطمتو منصور.

- - - - -